The Saudi economic situation during the reign of king Saud bin Abdulaziz (1953-1964)

Assistant Professor.Dr. Faraqd Daoud Salman Al-Shalal
University of Basrah
Basrah and Arabian Gulf Studies Center
E-mail: Faraqd.ALShalal@uobasrah.edu.iq

Abstract:

King Saud bin Abdulaziz (1953-1964) sought to follow a free economic policy aimed at completing the path of his father, King Abdulaziz bin Abdul Rahman Al Saud, in advancing the Kingdom's economic situation during his reign, by introducing advanced methods in the Saudi agricultural, industrial and commercial sectors from By employing financial oil revenues to advance these sectors, by following a balanced oil policy that reduced dependence on Aramco in the fields of production, transportation, and distribution, as well as completing the sovereign role of the state over Saudi oil.

Key words: King Saud - The economic situation - Oil industry.

الوضع الاقتصادي السعودي في عهد الملك سعود بن عبد العزيز (١٩٥٣-١٩٦٤)

أ.م.د. فراقد داود سلمان الشلال
جامعة البصرة / مركز دراسات البصرة والخليج العربي
E-mail: Faraqd.ALShalal@uobasrah.edu.iq

الملخص :-

سعى الملك سعود بن عبد العزيز(١٩٥٣-١٩٦٤) إلى اتباع سياسة اقتصادية حرة تهدف إلى إكمال مسيرة والده الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن ال سعود في النهوض بواقع المملكة الاقتصادي خلال مدة حكمه وذلك عن طريق ادخال الاساليب المتطورة في القطاع الزراعي والصناعي والتجاري السعودي وتوظيف العوائد النفطية في النهوض بهذه القطاعات، وذلك بإتباع سياسة نفطية متوازنة أدت إلى تقليل الاعتماد على شركة أرامكو في مجالات الإنتاج والنقل والتوزيع، فضلاً عن استكمال الدور السيادي للدولة على النفط السعودي.

الكلمات المفتاحية :الملك سعود ،الوضع الاقتصادي، الصناعة النفطية.

المقدمة :

تعد المملكة العربية السعودية شأنها شأن الدول الخليجية الأخرى تعد ممراً استراتيجيا لبريطانيا ومستعمراتها في الهند، وكانت قد اعتمدت في اقتصادها على الزراعة البدائية المنتشرة في المحافظات الجنوبية منها التي لا تعتمد على الاساليب الحديثة والمتطورة، اما الصناعة فلم تكن ترقى للمستوى المتطور اذ تنتشر الصناعة التقليدية الشعبية وبعض الصناعات الحرفية البسيطة، اما عن التجارة فقد كانت تعتمد على المبادلات التجارية المتعارف عليها بين البيوتات التجارية السعودية وبعض الدول الخليجية والعربية، وفي أعقاب اكتشاف النفط في المملكة العربية السعودية عام ١٩٣٨م الذي عُد العامل الأكبر في تغيير وجه المملكة وذلك لأن الدولة اعتمدت اعتماداً كاملا على العوائد النفطية واتبعت المملكة أثناء حكم الملك عبد العزيز آل سعود(١٩٣٢-١٩٥٣) مبدأ(الاقتصاد الحر) القائم على عدم تدخل الدولة في الانشطة الاقتصادية القائمة على اراضيها، فضلا عن الملكية الخاصة لوسائل الانتاج، وشهدت المملكة على أثر ذلك تحولات كبيرة في البنى التحتية كافة محققة بذلك نقلة نوعية في شتى القطاعات الاقتصادية وأهمها الصناعة النفطية التي تمكنت الدولة من خلال عوائدها من تطوير الجوانب الاجتماعية، والتعليمية، والصحية، وحتى طرق المواصلات ولا سيما بعد قيام مؤسسة النقد السعودي في عام ١٩٥٢ باعتماد عملة وطنية موحدة وهي الريال السعودي واصبح في مطلع ستينيات القرن العشرين قيمة ثابتة.

أهداف البحث: يهدف البحث إلى الكشف عن السياسة الاقتصادية السعودية التي اتبعها الملك سعود بن عبد العزيز خلال مدة حكمه الممتدة بين عامي(١٩٥٣-١٩٦٤) والتي تمكن من خلالها النهوض بواقع المملكة الاقتصادي.

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في توضيح الدور السيادي الوطني السعودي في استثمار العوائد المالية للدولة من النفط والجوانب الأخرى لتحسين الوضع الاجتماعي والصحي والتعليمي في المملكة.

أقسام البحث: قسم البحث بين دفتيه مقدمة ومبحثين جاء المبحث الأول بعنوان(الوضع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية١٩٣٢-١٩٥٣) والمبحث الثاني خصص لدراسة(الوضع الاقتصادي السعودي في عهد الملك سعود بن عبد العزيز١٩٥٣-١٩٦٤)، وخاتمة وقائمتي الهوامش والمصادر.

منهجية البحث: اتبعنا في كتابة هذا البحث المنهج التاريخي بغية الوصول إلى أدق الاستنتاجات التي يتطلبها البحث.

المبحث الأول: الوضع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية ١٩٣٢-١٩٥٣

كانت الزراعة في المملكة العربية السعودية نشاطاً تقليدياً محدود الإنتاج نتيجة للوسائل والطرق البدائية المتبعة فيها. اذ تضعف في بعض المناطق بسبب الظروف المناخية القاسية وقلة الامكانيات وانتشار الامراض كالجراد والآفات الأخرى.[١] واعتمدت المملكة في إنتاجها الزراعي على الواحات ولا سيما المنتشرة في الشمال حول جبل شمر الذي يتمتع بهطول كميات من المطر أكثر من الجهات المجاورة له ومن مراكزه الرئيسية حائل عاصمة آل رشيد القديمة. وكانت الواحات تنتج انواع الفواكه والخضروات والحبوب مثل القمح والشعير والذرة، ومن المناطق التي تميزت بوفرة الانتاج الزراعي فيها هي المنطقة الشرقية لاسيما الاحساء والقطيف اذ كانتا ينتجان انواع مختلفة من المنتوجات الزراعية مثل الارز والشلب، كما شكلت الحجاز دخلاً اقتصادياً مهماً بسبب وجود التربة الخصبة فيها ومن أهم الأودية في الحجاز وادي السيل والجلان والحمض وأهم مصدر للمياه في الإقليم هي مياه الأمطار والأودية والعيون.[٢]

إلا أن الملك عبد العزيز آل سعود (١٩٠٢-١٩٥٣)[٣] عمل على النهوض بالواقع الزراعي بعد توحيد أجزاء المملكة سياسيا وعد مشروع الأرطاوية[٤] من أوائل المشاريع الزراعية الناجحة في المملكة. ثم عمل على إعفاء جميع المعدات الزراعية من الرسوم الكمركية كما استوردت حكومة المملكة في عام ١٩٣٢ العديد من المكائن والآلات الزراعية وقامت ببيعها إلى الفلاحين بأسعار زهيدة.[٥]

اتجهت الحكومة السعودية إلى بذل مساعيها لإيجاد مصادر جديدة للمياه وتطوير المصادر الموجودة فيها لمعالجة نقصها وذلك عن طريق حفر العديد من الآبار الارتوازية وإقامة السدود المائية الصغيرة فضلا عن استعانتها بعدد من الخبراء العرب للبحث عن موارد المياه الجوفية لسد احتياجاتها من المياه، لذلك طلبت من الحكومة العراقية عام ١٩٣٩ إرسال بعثة فنية لمسح أراضي عيون الخرج في نجد. ووافقت الحكومة العراقية على ارسال بعثة برئاسة المهندس أحمد نسيم سوسة من أجل ذلك وقامت البعثة بدراسة أراضي الخرج ومسح العيون الموجودة فيها واقترح سوسة نصب مضخات كبيرة لضخ المياه من هذه العيون وباشر بإنشاء مجاري لها بعد شق قناة مرتفعة نسبيا لانسياب الماء بعد رفعه من تلك العيون في عين سمحة وبدأت المملكة بزراعة المحاصيل الشتوية والفاكهة. واقترح وزير المالية عبدالله سليمان إنشاء مؤسسة حكومية خاصة بالزراعة ومصرف لدعم الفلاحين وتسليفهم للنهوض بواقع الزراعة. وفي عام ١٩٤٢ طلبت المملكة من مصر إرسال بعثة زراعية لاستكمال المشاريع العراقية ووصلت البعثة في شهر تشرين الثاني من العام نفسه.[٦]

كما قام الملك عبدالعزيز في عام ١٩٣٣ بإنشاء هيئة خاصة للعناية المستمرة بعيون المياه في مكة المكرمة وحفر الآبار الارتوازية في الرياض في منطقة السويدي عام ١٩٤١.[٧]ولتوطين سكان البوادي

عمل الملك على انشاء عدد من القرى التي أقيمت حول الابار وينابيع المياه وقدم المساعدات الى كل قبيلة تركت البادية إلى الهجر[٨]. كما أمر ببناء المساجد وبيوت من الطين اللبن بدلا من الخيام.[٩] ولزيادة الوعي الزراعي قام الملك بإنشاء مدرسة زراعية في المدينة المنورة عام ١٩٤٧ واخرى عام ١٩٥٢ في مكة لتعليم أبناء المملكة العلوم الزراعية فضلا عن اهتمامه بالماشية، ففي العام ذاته أجرت الدولة الأراضي الحكومية ثم قامت ببيعها بأثمان زهيدة للفلاحين السعوديين. أما التنظيم الإداري للزراعة فقد تمثل بإنشاء الدوائر والمديريات المتخصصة لخدمة الزراعة وفي مقدمتها انشاء مديرية الزراعة عام ١٩٤٧ في جدة التي تحولت في تشرين الاول عام ١٩٥٣ إلى وزارة الزراعة. لتتولى مسؤولية الاهتمام بالزراعة والمياه والسدود وفي ضوء ذلك فقد اتسمت الزراعة آنذاك بالاكتفاء الذاتي.[١٠]

اما بالنسبة لقطاع الصناعة فإن المملكة لم تشهد قبل اكتشاف النفط اهمية تذكر للصناعة اذ كانت تسودها الصناعات التقليدية والتراثية التي تعتمد على المنتوجات الزراعية ومنتجات الالبان واصواف الماشية وبعض المعادن المستوردة وعملت هذه الصناعات على بساطتها على سد حاجة الاستهلاك المحلي كما كانت هناك صناعات أخرى مثل صناعة المجوهرات والاوعية المعدنية وصناعة الزوارق البحرية في جدة وجيزان المطلة على البحر الاحمر والتي تعتمد على المواد الأولية من أشجار المناطق الجبلية في المملكة. كما كانت توجد صناعة الفخار والأثاث الخشبي المنزلي والزيوت النباتية فضلا عن استخراج اللؤلؤ والمرجان.[١١]

ثم بادرت حكومة المملكة إلى المساهمة في تطوير الصناعة وذلك من خلال دعمها للصناعات الحديثة في البلاد وتشجيع السعوديين على المساهمة بالمشاريع الصناعة الوطنية وقامت بإنشاء ورش ميكانيكية لإصلاح السيارات في جدة ومكة المكرمة عام١٩٣٠.[١٢]

وفي إطار المشاريع الاستثمارية في الصناعات الوطنية فقد تأسست في عام ١٩٣٦ الشركة العربية لتوفير الاقتصاد على أساس المساهمة التعاونية لمدخرات الأفراد وتشغيلها في المنافع الاقتصادية ولقد كان رأسمال الشركة في بداية تأسيسها (٢٠٠٠ سهم) بقيمة(٢٢٠٠ نيكل) أي ما يعادل ١٠٠ ريال للسهم الواحد. وباشرت الشركة اعمالها بتأسيس معمل لخياطة الملابس العسكرية ضم(٧٩ عاملاً) كما أنشأت مصنعاً ثانياً للنسيج اليدوي ومعملاً اخر للدباغة عام ١٩٤٥.[١٣]

ولقد شهدت المملكة نشاطاً صناعياً عام ١٩٤٩ أثر زيادة العائدات المالية من النفط السعودي حيث كلفت شركة بكتل(Baktel)الامريكية العالمية بإقامه مصنع أسطوانات الأوكسجين في مدينة جدة وفي عام ١٩٥١ تم إنشاء معمل للصابون في جدة الذي بلغت كلفته آنذاك (١٥٠ الف دولار)، وعمل فيه عدد من العمال السعوديين وكانوا تحت إشراف عدد من الخبراء المصريين.[١٤]وفي أواخر عام ١٩٥٢ أسست حكومة المملكة السعودية مصنعاً للأسلحة والذخيرة بإشراف شركة فرنسية لتزويد الجيش بالأسلحة الخفيفة

والذخائر العسكرية. كما تأسست شركات كهربائية مساهمة لغرض إنارة مدن المملكة مثل شركة كهرباء الظهران المساهمة واخرى محطة لتوليد الكهرباء في الدمام.(١٥)

وفي مجال قطاع التجارة فكان بسيطاً ويعتمد على تجارة اللؤلؤ الذي وجد على طول البحر الاحمر ولم يكن تجارته ذات مورد قوي يكفي البلاد لأن اللؤلؤ الياباني التجاري سبب أضراراً كبيرة للتجارة السعودية. ولكن في عقد الثلاثينيات أصدرت المملكة سلسة من الانظمة التجارية التي بموجبها بدأت تنشط الحركة التجارية ففي عام ١٩٣٤ تأسست الشركة العربية للصادرات المساهمة، وشركة التبادل التجاري الحجازية عام١٩٣٩، وشركة التجارة الإندونيسية المساهمة عام١٩٤٦، أما في عقد الاربعينيات وتحديداً عام ١٩٤٥ فقد صدر نظام غرف التجارة والصناعة السعودية بإشراف الدولة ،ولغرض تطوير الحركة التجارية في المملكة العربية السعودية فقد تم إنشاء أول مدرسة تجارية لتنمية النشاط التجاري عام١٩٤٧، ولنشر الثقافة التجارية بين سكان المملكة أنشئت مدرسة متوسطة للتجارة في مكة المكرمة عام ١٩٥٢، كما ظهرت مؤسسات تجارية أهلية للاستيراد والتصدير في مختلف أنحاء المملكة ومن هذه المؤسسات شركة بيت زينل للبواخر والتجارة المحدودة وشركة الشيخ محمد بن لادن وإخوانه للتجارة المحدودة، وبالرغم من ان هذه الشركات وغيرها كانت تمارس الأنشطة الاستيرادية أكثر من التصديرية وذلك لعدم وجود فائض في الانتاج المحلي السعودي ولبساطة صناعاتها التي كانت تسد حاجة السكان وفي ايلول عام ١٩٥٣ أصدر الملك عبد العزيز أمراً ملكياً بإنشاء وزارة خاصة للتجارة.(١٦).

وفي إطار القطاع النفطي فقد تمكنت الشركات الأمريكية من العثور على النفط في المملكة بكميات تجارية في حقل الدمام واتخذت الشركة إجراءاتها الفورية لتسهيل عملية نقله إلى موانئ الخليج العربي وتسويقه وقامت في العام نفسه ببناء أنبوب لنقل النفط من آباره في الدمام إلى مصفاة البحرين لتكريره، وقد شحنت أول وجبة منه في١/ايار١٩٣٩ على ناقلة أمريكية.(١٧) الا إن اندلاع الحرب العالمية الثانية١٩٣٩-١٩٤٥، حال دون استمرار الشركات بعملها واستأنفت أعمالها في عام ١٩٤٦ باسم شركة البترول السعودية واختصارها أرامكو.(١٨) وتخلت شركة أرامكو في عام ١٩٤٨ عن حقوق امتيازها في المنطقة المحايدة بين الكويت والمملكة العربية السعودية لقاء منح هذه الشركة حقوق التنقيب في الجرف القاري ومنحت حكومة المملكة العربية السعودية في ٢٠ شباط ١٩٤٩ شركتي الباسفيك وسترين أويل كوربريشن الأمريكيتين امتيازاً في الجزء الخاص بها في المنطقة المحايدة.(١٩) ومقابل ازدياد إنتاج النفط السعودي كانت حاجة المملكة الى عوائد مالية تتزايد وذلك لقيامها بعدد من المشاريع التنموية ومما تجدر الاشارة، اليه أن أرامكو لم تكن معنية بدفع أي نوع من أنواع الضرائب للحكومة السعودية وإنما كانت تقوم بدفع بعض الفوائد كإيجار للحكومة السعودية وتوصل الطرفان إلى عقد اتفاقية مناصفة الارباح

في٣٠/كانون الاول١٩٥٠واحتلت المملكة العربية السعودية المكانة الأولى للدول المصدرة للنفط الى الدول الغربية بين عامي١٩٥٠-١٩٥٢.[٢٠]

المبحث الثاني:الوضع الاقتصادي السعودي في عهد الملك سعود بن عبد العزيز ١٩٥٣-١٩٦٤

بدأ الملك سعود بن عبد العزيز(١٩٥٣-١٩٦٤)[٢١] حكمه بتوجيه خطاب ملكي اعلن فيه عن اتباعه السياسة التي سار عليها والده في إدارة الشؤون الداخلية والعلاقات الخارجية والعمل على تحسين أوضاع السعوديين الاقتصادية لذلك سعى إلى الاهتمام بالسياسات الزراعية في المملكة من خلال النهوض بالقطاع الزراعي ولقد استهدفت هذه السياسة زيادة الانتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني مع الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية المتاحة داخل المملكة للاستغلال الزراعي من اراضٍ ومياه وتحولت مديرية الزراعة العامة إلى وزارة الزراعة وفقاً للمرسوم الملكي رقم(٤٩٥١/٢١/٥) في١/ كانون الثاني١٩٥٤.[٢٢] كما قامت الحكومة باستقدام عدد من الفنيين العرب والاجانب ليتولوا مهمة وضع الدراسات اللازمة الى جانب إعدادهم سلسلة من المشروعات الزراعية ولتوسيع عمل الوزارة أخذت بنظام الارشاد الزراعي إذ بدأ يتطور تدريجياً ويقوم بتقديم الخدمات الزراعية الى الفلاحين بنظام تعليم وتدريب لهم.[٢٣] وفي عام١٩٥٨ تقرر تحويل مصلحة الارشاد إلى إدارة الإرشاد وكان وزير الزراعة آنذاك خالد بن أحمد بن محمد السديري[٢٤] واقُر في أول جلسة عقدت لمجلس الوزراء السعودي عددٌ من المقترحات والقرارات مما جعل مجلس الوزراء يوافق على تنفيذها فوراً، وبدأت الوزارة تخطو خطوات واسعة في هذا المجال كما تم تحديد التقسيمات الإدارية لوزارة الزراعة وبدأت الوزارة بالتعاقد مع عدد من الشركات الأجنبية لتوريد كميات كبيرة من المواد والمعدات لمكافحة الآفات الزراعية كما تعاونت مع الدول الغربية وبالأخص بريطانيا لمكافحة الجراد.[٢٥]

ولأهمية المياه بوصفه عنصراً حيوياً في القطاع الزراعي فضلا عن أهميته للبدو للاستعمال الشخصي ولسقي المواشي بدأت الوزارة بتنفيذ عدد من المشاريع والسدود مثل مشروع وادي السرحان عام ١٩٥٩ الذي يهدف إلى تقديم المساعدة والمعونة لأبناء البادية بسبب سنوات الجفاف التي تعرضوا لها فضلا عن سوء المواسم الزراعية من قلة الأمطار وانتشار الأمراض حيث قامت الحكومة بمساعدتهم على حفر الآبار السطحية كما عملت على تامين المضخات والآلات الزراعية اليدوية لزراعة القمح والشعير ووفرت الأعلاف لتربية المواشي كما قامت المملكة بإنشاء سدود إروائية مثل مشروع سد وادي جيزان ومشروع تحلية المياه ومشروع الري في الأحساء.[٢٦]

أدى إدخال الآلات والمكائن الزراعية الحديثة للمملكة إلى اضطرار الفلاحين من ذوي الدخل المحدود لمسايرة هذا التطور الذين بدأوا يبحثون عن ممولين لهم وكان نصيب من استدان منهم أن وقع تحت طائلة

الديون والعجز عن التسديد، لذلك سعت الحكومة إلى إنشاء مؤسسة حكومية لتمويل الفلاحين وبشروط تضمن تسديدهم للقروض فكان إنشاء البنك الزراعي السعودي الذي تأسس بموجب المرسوم الملكي رقم (٥٨) في٣٠ كانون الاول ١٩٦٢ والهدف من انشائه هو تمويل الانشطة الزراعية كافة من شراء البذور والأسمدة فضلاً عن تمويل مشاريع الالبان والدواجن والآلات الزراعية والمضخات. ويقدم هذا المصرف قروضاً للفلاحين قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل وطويلة الأجل.[٢٧]

اما في جانب التعليم الزراعي فقد افتتحت الوزارة في ٢٣حزيران ١٩٥٥ أول مدرسة زراعية في المملكة اقامتها في منطقة الخرج، ووفرت فيها وسائل التدريب العلمي في مختلف المجالات الزراعية كما قام الملك سعود بتأسيس عدد من المدارس الزراعية في القصيم والأحساء فضلاً عن انشاء المعهد الزراعي وكلية الزراعة في جامعة الملك سعود عام ١٩٦٤ مهمتها تخريج جيل زراعي سعودي واعٍ متعلم على وفق احدث الاساليب الزراعية.[٢٨] وفيما يخص المراعي ولترغيب البدو على الاستقرار لجأت الحكومة إلى توفير المياه في مناطق المراعي وتوفير الأعلاف واستحداث بعض الخدمات الزراعية فقد اهتم الملك سعود بمشاريع تطويرها ولاسيما في المنطقة التابعة لمشروع وادي السرحان وكذلك تحسين مراعي عرعر وبدأ المشروع في عام ١٩٦٤ وتم انشاء مكتب تحسين المراعي عام ١٩٦٥ وارتبط بالوزارة مباشرة.[٢٩].

ثانيا: الصناعة:

عمل الملك سعود بن عبد العزيز الى الاهتمام بالإنتاج الصناعي المحلي وحمايته واوضح ذلك خلال خطابه في ١٨من تشرين الثاني عام١٩٦٠ لوزرائه قائلاً "**ان سياسة الانماء الصناعي التي تهدف المملكة إلى اتباعها تستوجب حماية الإنتاج الصناعي المحلي ومنافسة الصناعات الأجنبية ومن هذه الصناعات هي الإسمنت إذ إن أغلب الصناعات الجديدة في الدول العربية تحتاج في بادئ الامر الى الحماية الكمركية لكي تنهض وتصبح قادرة على منافسة غيرها من الصناعات الاجنبية**"[٣٠].

عملت حكومة المملكة على الارتقاء بالواقع الصناعي فقامت المملكة في عهد الملك سعود بن عبد العزيز باستحداث إدارتي شؤون الصناعة للارتقاء بالواقع الصناعي ، وفضلاً عن الاهتمام بشؤون الكهرباء بوصفها احدى الادارات التي الحقت بوزارة التجارة وحددت ميزانية الوزارة اعتبارا من عام ١٩٦١ ثم جرى دمج الإدارتين في إدارة واحدة باسم إدارة شؤون الصناعة والكهرباء، بموجب ميزانية الوزارة المعتمدة لعام ١٩٦٢-١٩٦٣ ثم عدلت بعد ذلك إلى الإدارة العامة للشؤون الصناعية والكهربائية ثم الى مديرية الصناعة والكهرباء على الرغم من تشجيع الحكومة للمشاريع الصناعية الفردية إلا أن قطاع الصناعة بقي بعيدا عن استقطاب معظم الأسر السعودية الذين كانوا يفضلون النشاط التجاري والعمراني وكانوا يفضلون استهلاك المنتجات الوطنية السعودية نظرا لقلة الموارد الاولية الوطنية المستخدمة في قطاع الصناعة

وارتفاع أسعارها وهذا ما دفع بعض الأسر السعودية التي دخلت في هذا المجال إلى عدم توظيف رؤوس أموالها في صناعات جديدة.[٣١]

وبسبب الصعوبات التي واجهت الصناعة الوطنية منذ البداية فقد قامت الحكومة بتقديم الحوافز الوطنية فأصدرت في عام١٩٦١ نظام حماية وتشجيع الصناعة الوطنية وسعت إلى إقامة اللبنات الاساسية للصناعة في المملكة مما ادى الى تشجيع السعوديين للاستثمار في القطاع الصناعي وتنمية المشاريع الصناعية واتجهت الدولة إلى تشجيع إشراك الرساميل الأجنبية بإصدار قانون استثمار الرساميل الاجنبية في٢ شباط ١٩٦٤ لتنظيم الأمور المتعلقة بإمكانية مساهمتها إلى جانب الرساميل السعودية في المشاريع الصناعية بهدف توسيعها وتنميتها.[٣٢] اما فيما يخص قطاع الكهرباء فقد تطور تطوراً ملحوظاً بعد اصدار نظام حماية الصناعات المحلية وتشجيعها عام ١٩٦١ والذي منح القطاع الخاص حوافز وتسهيلات كبيرة مما ادى الى تحسن وضع الكهرباء في جميع انحاء المملكة بعد صدور هذا النظام فإنشات شركات كهربائية عديدة في المملكة.[٣٣]

وفي إطار الصناعة النفطية فقد تمكنت حكومة المملكة من أن ترفع حصتها من دخل النفط إلى٥٠% من مجموع صافي الدخل الذي تحققه الشركات النفطية بعد خصم التكاليف وذلك بموجب اتفاقية المشاركة التي وقعت بين المملكة والشركات في كانون الأول عام١٩٥٠ وخلال الخمسينيات شكل النفط السعودي ٨٥% من الميزانية العامة وأكثر من٩٠% من إحتياجات الدولة من العملة الصعبة وبهذه الحالة كان لتوفير النقد أثر كبير في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية فضلا عن البنى التحتية للبلاد.[٣٤]

وبدأت المملكة باتباع سياسة نفطية وطنية كان من أبرز ملامحها[٣٥]

أولاً: تهيئة المواطن السعودي للعمل في الصناعات النفطية.

ثانياً: إنشاء شركات نفطية وطنية مشتركة بين الافراد والدولة لاستغلال الثروات النفطية والمعدنية.

ثالثاً: استغلال الثروة المعدنية في البلاد إلى أبعد الحدود.

رابعاً: ادخال تعديلات كثيرة على اتفاقيات الامتياز التي تتمتع بها الشركات النفطية الأجنبية.

لتخفيف اعتماد الدولة على مصدر واحد للدخل القومي والاسهام في انشاء صناعات بتروكيمياوية توفر مجالات عمل للمواطنين. والتقليل من الاستيراد.

وفي اطار تطور الصناعة النفطية في عهد الملك سعود بن عبد العزيز يمكن القول إن أنتاج النفط قد ازداد بكميات كبيرة من (٣٠١٨٦٠٨٨٥ برميلاً سنوياً) وبمعدل (٨٢٤,٧٥٧ برميلاً يومياً) في سنة ١٩٥٣ الى (٨٢٦,٠٩٤,٥٤٣ برميلاً سنوياً) وبمعدل(١,٧١٦,١٠٥ برميلاً يومياً) في سنة ١٩٦٤. اما فيما يخص انتاج مكررات النفط فقد ارتفعت من(٦٢,٣٠٤,١٦١ برميل سنوياً)وبمعدل (١٦٩,٩٥٧ برميلاً يومياً) في

سنة ١٩٥٣ الى (١٠٠,٤٧٤,٣٢٦ برميل سنوياً) وبمعدل(٢٧٤,٥٢٠ برميلاً يومياً) في سنة ١٩٦٤ كما بدأت المملكة بإنتاج سوائل الغاز الطبيعي من الغازات المرافقة لإنتاج النفط الخام في اواخر عام ١٩٦٢ حيث بلغ انتاج سوائل الغاز الطبيعي ٤,٠٣٠،٩٠٥ برميل سنوياً وبمعدل(١١٠١٢ برميل يومياً).[٣٦] كما انشات المؤسسة شركة الحفر العربية عام ١٩٦٤ بالمشاركة مع الشركة الفرنسية فوريكس بنسبة٤٩% ، اما بترومين فكانت نسبتها٥١% وتختص الشركة بعمليات الحفر والتنقيب عن المياه الجوفية والزيت والمعادن فضلاً عن صيانة الابار.[٣٧]

ثالثا: التجارة:

اتبعت المملكة العربية السعودية ما يمكن وصفه في المجال التجاري مبدأ الاقتصاد الحر لتكون قاعدة اساسية في نظام المبادلات التجارية مع دول العالم كافة كما عملت على إفادة المستهلك المحلي داخل المجتمع السعودي بتوفير البضائع بأسعار مناسبة ورفد الخزينة العامة بالأموال، فضلا عن عائدات النفط والحج ارتبطت الحرية الاقتصادية في المملكة بإطلاق المنافسة التجارية.[٣٨]

وبذلك سيطر التجار السعوديون على معظم النشاطات التجارية في المملكة مما أدى الى زيادة الاستيرادات وازدياد الطلب على السلع وتنوعها مما أفضى إلى انتعاش السوق ونمو البيوتات التجارية القديمة، وظهور العديد من الشركات الجديدة. وبسبب توافد التجار العرب الى المملكة في الخمسينيات من القرن الماضي أدى إلى استياء التجار السعوديين فأصدرت الحكومة مراسيم تلزم كل تاجر غير سعودي ان يتخذ له شريكاً سعودياً على ان تكون حصة الشريك ما لا يقل عن٥١% من راس المال، ونتيجة لذلك اضطر العديد من التجار العرب إلى مغادرة المملكة.[٣٩]، وبعد أن أدركت المملكة خطورة الاقتصاد المعتمد على الصادرات النفطية والاستيرادات للمواد الاستهلاكية عملت تدريجيا ولا سيما في الستينيات من القرن العشرين على الاعتماد على سياسة قائمة على التنمية الزراعية والصناعية بصورة خاصة والحياة الاقتصادية بصورة عامة ومنها قطاع التجارة اذ أصدر الأمير فيصل بن عبد العزيز ولي العهد آنذاك مرسوماً ملكياً في٢٢/ تموز ١٩٦٢ صادق بموجبه على نظام الوكالات التجارية حيث حصر حق الحصول على تلك الوكالات السعودية بالسعوديين سواء كانوا اشخاصا طبيعيين أم معنويين ويشترط المرسوم في الشركات السعودية الحاصلة على وكالات تجارية ان يكون رأسمالها بكامله سعودياً وان يكون اعضاء مجالس ادارتها ومن لهم الحق التوقيع بأسماء سعوديين ومنح المرسوم الوكلاء التجاريين من غير السعوديين مهلة لا تتجاوز سنتين لتصفية اعمالهم من تاريخ العمل بهذا المرسوم وتسليم اعمالهم الى وكلاء سعوديين ويحدد وزير التجارة والصناعة المهلة الممنوحة ومعاقبة المخالفين التجاريين بغرامة لا تقل

عن(١٠٠٠ ريال) و لا تزيد على (٥٠٠٠ ريال) والهدف من المرسوم هو منع تهريب العملات الأجنبية خارج المملكة وتعزيز عملية التنمية الاقتصادية داخل المملكة.(٤٠)

ولقد عمل بتجارة الاستيراد العديد من البيوتات التجارية السعودية الكبرى مثل خاشقجي وفرعون، والسليمان، والغصيبي، وغيرها من البيوتات التي مارست نشاطات تجارية أخرى الى جانب تجارة الاستيراد مثل انشاء شركات المقاولات لتشييد الفنادق والشركات والبيوت وكذلك تنظيم وإدارة شركات الملاحة والأسواق التجارية لذلك عندما استحدثت وزارة التجارة عام١٩٥٤ أسندت حقيبتها إلى الشيخ محمد علي رضا زينل(٤١) واصبحت مسؤولة عن تنظيم التجارة الداخلية والخارجية بهدف تنمية القطاع التجاري في المملكة ثم جاء قرار مجلس الوزراء المرقم(٦٦) لسنة ١٩٥٥ ليؤكد مسؤولية وزير التجارة عن تنفيذ السياسة التجارية فقد شهدت التجارة تنظيماً وتوسيعا خلال تلك المدة.(٤٢)

وبغية تنمية القطاع التجاري السعودي عملت الوزارة على القيام بالعديد من الإجراءات الإدارية والفنية التي كان منه بينها اصدار عدد من الأنظمة واللوائح لمنظمة لقطاع التجارة كنظام الفنادق والاوراق التجارية والسياسة التموينية والمحكمة التجارية لفض المنازعات والعلامات التجارية الفارقة، فضلا عن تنظيمها لأوضاع العمالة الاجنبية في القطاع التجاري، ووضع عدد من اللوائح والتنظيمات الخاصة بدعم المنافسة التجارية داخل المملكة ومكافحة الممارسات الاحتكارية في تجارة الجملة والمفرد.(٤٣) كما عملت على إصدار عدد من التنظيمات المتعلقة بتجارة الذهب وذلك بتخفيف القيود والرسوم والأوراق الكمركية عن بعض السلع والادوات والمواد وقررت شمولها بالإعفاء من الرسوم الكمركية ومنها الآلات والادوات الزراعية والات حفر الابار والنشرات والكتب العلمية والصحف الاجنبية والدفاتر المدرسية والخرائط وإعلانات المصانع والعقاقير والادوية والذهب والفضة ويعفى من رسوم الكمارك طبقاً لاتفاق تسهيل التبادل التجاري بين دول الجامعة العربية بشكل عام ودول الخليج العربي بشكل خاص منتجات هذه الدول الزراعية والحيوانية.(٤٤)

وكذلك عملت وزارة التجارة على مكافحة التهريب فضلا عن وضعها الخطط التنموية وشمول قطاع التجارة بالميزانية العامة وتعزيز حركة المواصلات وتوسيعها وسياسة عقد الاتفاقيات والمعاهدات فقد بدت اهتمامات المملكة بقطاع التجارة من خلال اهتمامها المتزايد تضمين اتفاقاتها التجارية مع مجموعة كبيرة من الدول العربية والإسلامية واتباع طرق التسويق الحديث بوساطة المصارف التجارية السعودية. (٤٥)

رابعاً: النفط:

كان الملك سعود بن عبد العزيز مطلعاً على شؤون النفط منذ أن كان ولياً للعهد وذلك لقيامه بعدد من الزيارات لشركة ارامكو مع والده الملك عبدالعزيز بن سعود لافتتاح عدد من المشاريع النفطية وكذلك كانت له مشاركات في المفاوضات التي خاضتها الدولة مع شركة أرامكو عام ١٩٤٨، فضلاً عن

مشاركاته في مفاوضات ضريبة الدخل عام١٩٥٠، وعندما تولى الحكم خلال المدة(١٩٥٣-١٩٦٤) شهدت هذه المدة تحولات عديدة في المجال النفطي ومنها استرداد الحقوق الوطنية في العوائد المالية والإدارية والفنية.[٤٦]

وتشكل أول تنظيم نقابي حمل اسم لجنة العمال في الظهران في أيلول عام ١٩٥٣وكان مؤلفاً من (٦٥٠٠ عامل) وكانت مطالب العمال من خلال هذا التنظيم تتمحور حول تخفيض ساعات العمل وتشكيل نقابة عمالية وتوفير السكن الصحي اللائق بهم، وإلغاء سياسة التمييز بين العمال، وبعد ان رفضت الشركة والحكومة هذه المطالب قام العمال بإعلان الاضراب العام عن العمل في١٧ تشرين الاول ١٩٥٣.[٤٧]ووصلت مطالبهم للملك عبد العزيز بن سعود الذي قام بتشكيل ملكية للتحقيق في الموضوع برئاسة الأمير سعود بن عبد العزيز وامرت اللجنة بسجن قادة الإضراب وطرد الباقيين من عملهم.[٤٨]

وعلى ما يبدو ان هؤلاء المتظاهرين كانوا يحملون أفكاراً اشتراكية لذلك ارتأت الحكومة السعودية تهدئة الاوضاع وامتصاص غضب العمال بتشكيل لجنة العمال.

وفي عام١٩٥٦ تجددت الإضرابات والتظاهرات واستغل العمال فرصة وجود الملك سعود بن عبد العزيز في الظهران ورفعوا مطالبهم له ولكن الملك أنهى التظاهرات بمرسوم ملكي بتحريم جميع اشكال التظاهر في المؤسسات الصناعية. ولامتصاص نقمة العمال السعوديين استحدثت الحكومة في عام ١٩٥٨ وزارة العمل والشؤون الاجتماعية عام١٩٦٠ واصبحت مصلحة العمل مرتبطة بهذه الوزارة إلى أن أطلق عليها فيما بعد وكالة الوزارة لشؤون العمل.[٤٩]

وكرد فعل على هذه الاضطرابات أصدرت الحكومة السعودية مشروع نظام العمل ونظام التأمينات الاجتماعية فضلا عن إنشاء الوزارة لمركز التدريب المهني السريع في الرياض وعلى الرغم من هذه الاجراءات فان نضال العمال استمر وذلك لتفاعلهم مع الأحداث الداخلية والخارجية لذلك تجددت الاضرابات في شباط عام ١٩٦٣ في شركة نفط أرامكو مطالبين بزيادة الاجور وتصفية القاعدة الأمريكية في الظهران واتخذت الحكومة كعادتها إجراءات عنيفة ضد العمال فقامت بسجن بعضهم وطرد البعض الآخر وذلك لتنفيذ قانون أمن الدولة.[٥٠]

لذلك أدرك الملك سعود بن عبد العزيز منذ أن كان ولياً للعهد ان شركة أرامكو حصلت على أكبر حصة من عائدات البلاد النفطية ومن اجل استرداد حقوق المملكة في ثروتها النفطية عمل عبد الله الطريقي[٥١] وزير النفط مغالطات شركات النفط الاجنبية في الحساب لحرمان البلاد المنتجة من جزء كبير من عوائدها المالية بموجب عقود الامتياز.[٥٢] وبناء كادر نفطي وطني بتأسيس وزارة النفط والثروة المعدنية عام ١٩٦٠ وانشاء فرعين لهذه الوزارة في كل من جدة والدمام وتتضح اهمية هذا الحدث على وفق رؤية الملك سعود بن عبد العزيز اذ يجب ان تحظى ثروة المملكة النفطية بأهمية تناسب ما تمثله هذه

الثروة من قيمة مادية وحضارية وسياسية.[٥٣] فضلا عن تأكيد الملك على ضرورة ممارسة حكومة المملكة لدورها السيادي على ارضها وفي ادارة شؤون أمورها الداخلية [٥٤]كما عمل على انشاء جامعة متخصصة وهي جامعة البترول والمعادن في الظهران، وتتبع ادارياً وزارة النفط والثروة المعدنية، وكذلك تأسيس مؤسسة نفطية ومعدنية هي المؤسسة العامة للبترول والمعادن – بترومين[٥٥].على وفق المرسوم الملكي رقم(٢٥) في عام ١٩٦٢.[٥٦]

وفي عام ١٩٦٤ كان هناك تحول في العلاقة بين شركة أرامكو والحكومة السعودية وذلك عقب اصدار الملك سعود بن عبد العزيز المرسوم الملكي رقم(١٠) نيسان من العام نفسه الذي يقضي بان تكون مهام تسويق مختلف أنواع المنتجات النفطية للشركة المؤسسة العامة للبترول والمعادن بترومين.[٥٧]وبذلك حققت المملكة العربية السعودية مراحل متقدمة في استثمار ثروتها النفطية.

الخاتمة:

كان القطاع الزراعي في المملكة العربية السعودية قبل عهد الملك سعود بن عبد العزيز معتمداً على المجهود الفردي للمزارعين السعوديين الذين كانوا يسعون الى تأمين سبل الحياة اليومية بالحد الادنى وكان معظم ما ينتج يُستهلك محلياً، وعلى الرغم من أن الجانب الأكبر من السكان كانت يتلقون رزقهم مما تنتجه ايدي الصناع وما تربحه من فئة التجار من تسويق منتجات المزارعين، والصناعة كانت يدوية وبسيطة وتنشر في مختلف أنحاء المملكة، أما عن القطاع التجاري فكان هناك العديد من البيوتات التجارية التي تعمل بالقطاع الخاص مع الدول الخليجية الاخرى وبعض الدول العربية مثل الاردن وسوريا ومصر والعراق، وذلك قبل اكتشاف النفط ولكن بعد اكتشاف النفط اصبحت الصناعة النفطية العمود الفقري لاقتصاد المملكة العربية السعودية اذ ان المملكة دخلت في عهد الملك سعود بن عبد العزيز (١٩٥٣-١٩٦٤) بمواردها القليلة ميدان الصناعة النفطية لكونها دولة منتجة ومصدرة في آن واحد ثم تبع ذلك دخولها مجالات الزراعة الحديثة المنتجة بسبب تطور وسائل الانتاج الزراعي، وكان اقتصاد المملكة في عهده اقتصاداً نفطياً وبمساهمة شركة ارامكو في تنشيط السياسة النفطية السعودية. وبدأت المملكة تنهض في مختلف الميادين الصحية من حيث ازدياد اعداد المستشفيات والمراكز الصحية في مختلف ارجاء المملكة، وانعكس كذلك على اثر زيادة اهتمام الدولة بالتعليم وانتشرت المدارس الحكومية الخاصة بالبنين والبنات، وتطوير النقل والمواصلات ولا سيما الطرق البرية الداخلية والخارجية، وانشئت مدن جديدة مثل الخُبر وبقيق ورأس تنورة وغيرها من المدن السعودية. كما أدى زيادة العوائد النفطية إلى ارتفاع متوسط دخل الفرد السعودي وتوفير فرص عمل كثيرة ومتنوعة للشباب السعودي في المؤسسات الحكومية وظهور البلديات ورعاية المنشآت العامة والاهتمام بالحدائق العامة، وبخاصة عقب سيادة الدولة السعودية على ثروتها النفطية بتكليف المؤسسة العامة للبترول والمعادن بترومين مسؤوليتها الكاملة على تسويق المنتجات النفطية السعودية.

الهوامش

(١)أحمد عدنان وأنيس عمري ،حقبة ما بعد النفط في المملكة العربية السعودية مسوغات التنوع الاقتصادي، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية،العدد٢٦، ٢٠١٨، ص١٦٧.

(٢) علي أحمد مهنا وأحمد صالح خليفة، التطورات الاقتصادية في المملكة العربية السعودية قبل عام١٩٤٥، مجلة جامعة الانبار للعلوم الانسانية، العدد٢، ٢٠١٤، ص٢٧٠.

(٣)الملك عبدالعزيز آل سعود: ولد في الرياض سنة ١٨٨٠ اشتبك مع ابن الرشيد في معارك عديدة إلى أن تمكن في عام ١٩٠٢ من استعادة الرياض منه ثم جنوبي اليمن والشعيب والمحمل والقصيم عام ١٩٠٤ والاحساء عام ١٩١٣ وعسير عام ١٩١٩ فاعلن عن تأسيس المملكة العربية السعودية عام ١٩٣٢ واستمر في حكمها حتى عام ١٩٥٣ للمزيد من التفاصيل ينظر: حافظ وهبة، خمسون عاما في جزيرة العرب، دار الآفاق العربية، القاهرة، ٢٠٠١،ص٢٦.

(٤) الأرطاوية: وتقع في أطراف القصيم على الطريق الممتد من الكويت الى بريرة وسميت بهذا الاسم نسبة الى شجرة الأرط ويستعمل كأجود انواع الحطب. وكانت محطة لجميع قوافل التجار المتجهة من الكويت ومن الاحساء والشام إلى نجد والحجاز.. نقلاً عن عبد الله بن محمد ابن خميس، تاريخ اليمامة، المجلد الاول، الرياض،١٩٨٧ص٢١٢.

(٥) خالد بن عبد الرحمن الحمودي، تطور القطاع الزراعي وتقدمه في المملكة، شبكة المعلومات الدولية الأنترنت متاح على الرابطwww.darah.com .

(٦) علي أحمد مهنا وأحمد صالح خليفة، المصدر السابق، ص٢٧١-٢٧٢.

(٧)محمد رضا الجاسم ،مقدمة في اقتصاديات المملكة العربية السعودية،د،م،١٩٧٢،ص١٩٨.

(٨) الهجر ومفردها هجرة وهي الارض التي منحها الملك عبد العزيز آل سعود للإخوان، وتعني لغويا الرحيل من مكان إلى آخر للاستقرار. نقلا عن ياسين سويد، البناء السياسي للمملكة العربية السعودية في عهد الملك عبدالعزيز، بحوث ودراسات الندوة العلمية لتاريخ الملك عبدالعزيز، الجزء الثاني،٢٠٠٧،ص٥٢٦.

(٩)عبد العزيز رفاعي وسيد احمد يونس، بناء المملكة في التاريخ الحديث والمعاصر١٩٠٢-١٩٥٣،المكتبة العالمية، القاهرة،١٩٧٨،ص١٨٤.

(١٠) سوسن جبار عبدالرحمن شريف، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المملكة العربية السعودية ١٩٥٣-١٩٧٥، كلية الآداب، جامعة الموصل،٢٠١١،ص٣٠.

(١١)عبد الفتاح بن احمد الريس، كيان جديد في كنف الملك عبدالعزيز،ط١، الرياض،٢٠٠٢،ص١٥٢.

(١٢) صحيفة أم القرى،العدد٣٠٤، السعودية،١١جمادي الأول،١٣٤٩هـ،٣/تشرين الأول،١٩٣٠م.

(١٣) وزارة التجارة، المملكة العربية السعودية،ص٢٥٥.

(١٤) صحيفة ام القرى، السعودية، العدد١٣١٢، ٢ شعبان١٣٦٩هـ، ١٠ مايس ١٩٥٠م.

(١٥) سوسن جبار عبدالرحمن شريف، المصدر السابق،٢٠١١،ص٣٢.

(١٦) المصدر نفسه،ص٣٣.

(١٧) سلمى عدنان محمد الكباسي، النفط السعودي واثره في العلاقات السعودية-الامريكية، بيروت، دار البصائر،٢٠١٥،ص٢٨.

(١٨) توزعت أسهم شركة أرامكو على اربع شركات هي تكساس سكوني، موبل اويل، وستاندرد أويل أوف كاليفورنيا، وستاندر أويل أوف نيوجرسي. نقلا عن فتحية النبراوي ومحمد نصر مهنا، الخليج العربي دراسة في تاريخ العلاقات الدولية والاقليمية، منشاة المعارف، الاسكندرية، د.ت، ،ص٤٤٥.

(١٩) سلمى عدنان محمد الكباسي، المصدر السابق،ص٣٥.

(٢٠) فتحية النبراوي ومحمد نصر مهنا، المصدر السابق،ص٤٤٦.

(٢١) الملك سعود وهو أكبر أبناء الملك عبد العزيز آل السعود وثاني ملوك المملكة بعد وفاة والده وكان مشاركا في حملاته منذ سن الثالثة عشرة وقائداً للجيوش في حائل وتربة والسبلة وبعد ان وحد الملك عبدالعزيز الحجاز بنجد في سنة ١٩٢٥ جعل ولده ولياً للعهد وفيصل نائبا له على الحجاز وفي سنة ١٩٣٣ اعلن الملك رسميا الامير سعود وليا للعهد. نقلا عن امين سعيد، النهضة السعودية في عهد الملك سعود بن عبد العزيز، ط٢، دار الساقي،٢٠١٢، ص٥.

(٢٢)حسن الفكهاني، الموسوعة الحديثة للمملكة العربية السعودية،القاهرة،١٩٧٢، ص١٧٥.

(٢٣)محمد رضا الجاسم، المصدر السابق،ص٢٠٠.

(٢٤)خالد بن أحمد بن محمد السديري: ولد في احدى قرى الافلاج في عام ١٩١٥لأسرة تعود الى البدارين وهم ابناء بدران بن زايد من الدواسر والده كان من المقربين والبارزين في توحيد المملكة مع الملك عبدالعزيز آل سعود تولى امور ابها في سن مبكرة واثبت كفاءة في ذلك ثم عُين حاكماً على الظهران التي تعد من المدن المهمة في المملكة تولى امور وزارة الزراعة عام ١٩٥٨، وهو من مؤسسي المدينة الفيصلية التي اسس فيها مطارا ضخما واهتم بالبنى التحتية لها توفي في نيويورك عام١٩٧٨. نقلاً عن عبد اللطيف طاهر علاقي، نجران الواحة والانسان،١٩٩٨،ص٨١-٨٥.

(٢٥) صحيفة أم القرى، العدد(١٧٤٧)، ٣٠ جمادي الأولى، ١٣/كانون الأول/١٩٥٨.

(٢٦)محمد خميس الزوكة، الملامح الرئيسية للزراعة في المملكة العربية السعودية، مجلة كلية العلوم الاجتماعية،العدد٣، ١٩٧٩،ص٥.

(٢٧) غسان القباني، التقارير المالية والمصرفية للملكة العربية السعودية، الرياض،١٩٨٨،ص٣٦٠.

(٢٨) سوسن جبار عبد الرحمن شريف، المصدر السابق،ص١٢٨.

(٢٩) حسن الفكهاني، المصدر السابق،ص٢٢٢.

(٣٠) أمين سعيد، تاريخ الدولة السعودية عهد سعود بن عبد العزيز، المجلد الثالث،ط١، دار الكاتب العربي، بيروت،١٣٨٥هـ،ص٢٥٠.

(٣١) سوسن جبار عبدالرحمن شريف، المصدر السابق،ص١٤١.

(٣٢) محمد رضا الجاسم، المصدر السابق،ص٢١٦.

(٣٣) هاشم بن عبدالله يماني، الصناعة الاستعداد لمواجهة تحديات المستقبل، المملكة العربية السعودية في مائة عام، الندوة العلمية لتاريخ الملك سعود بن عبدالعزيز، دارة الملك عبد العزيز، الرياض،ص٤٣٨.

(٣٤)عيد بن مسعود الجهني، البترول السعودي واثره على الاقتصاد الوطني والدولي، الندوة العلمية لتاريخ الملك سعود بن عبد العزيز، المجلد الثاني، دارة الملك عبد العزيز، الرياض،٢٠٠٦، ص٤٩.

(٣٥)عبدالله بن ابراهيم العسكر، النفط في عهد الملك سعود بن عبد العزيز، الندوة العلمية لتاريخ الملك سعود بن عبد العزيز، المجلد الثاني، دارة الملك عبد العزيز،الرياض،٢٠٠٦،ص٥٠٦.

(٣٦)عبد العزيز بن عبد الله بن لعبون، وقفات مع تطور الصناعة النفطية في عهد الملك سعود بن عبد العزيز، الندوة العلمية لتاريخ الملك سعود بن عبد العزيز، المجلد الثاني، دارة الملك عبد العزيز، الرياض، ٢٠٠٦، ص٣٨٣-٣٨٤.

(٣٧)محمد رضا الجاسم، المصدر السابق،ص٢١٩.

(٣٨) سوسن جبار عبد الرحمن شريف، المصدر السابق، ص١٥٩.

(٣٩) المصدر نفسه، ص١٦٠.

(٤٠) احمد عدنان وانيس عمري، المصدر السابق،ص١٨٩.

(٤١)محمد علي رضا زينل: ولد في جدة عام١٨٨٩ تاجر وزعيم شعبي في الحجاز وعميد بيوتاتها التجارية أسس مدارس الفلاح في جدة عام ١٩٠٥ وهي نواة التعليم الرسمي في شبه الجزيرة العربية ودعمها من ماله الخاص وجعل التعليم فيها مجانا، الحق بها في فروع في مكة عام١٩٠٩ ثم في بومبي والبحرين ودبي وحضرموت وتخرج من المدرسة العديد من الشعراء والأدباء وكبار تجار المملكة وموظفيها عمل محمد رضا في الهند بتجارة اللؤلؤ وعين أول وزير للتجارة في المملكة منذ عام ١٩٥٤ ولغاية عام ١٩٥٨ توفي عام ١٩٦٩ ودفن في بومبي. شبكة المعلومات الدولية الانترنت، الرابط.www.wikipedia.org

(٤٢) وزارة التجارة، المملكة العربية السعودية،ص٢٢٨.

(٤٣) محمد رضا الجاسم، المصدر السابق،ص٢١٣.

(٤٤) عبدالمجيد محمد عبودة، اضواء على النظام التجاري في المملكة العربية السعودية، مجلة الادارة العامة،العدد٥١، السنة٢٦،الرياض،ايلول١٩٨٦،ص٢٢٤.

(٤٥)المصدر نفسه،ص٢٢٥.

(٤٦)عبد العزيز بن عبد الله بن لعبون، المصدر السابق، ص٣٨٧.

(٤٧)محمد علي محمد التميم، العلاقات السعودية الامريكية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب/ جامعة الموصل،٢٠٠٢،ص٦٢.

(٤٨) محمد علي محمد التميم، حركة المعارضة السياسية في المملكة العربية السعودية١٩٠٢-٢٠١٤، مجلة مداد الآداب، المجلد الاول، العدد١٢، ٢٠١٦، ص٥٨٠.

(٤٩)احمد عدنان وانيس عمري، المصدر السابق،ص١٩٠.

(٥٠) ينص هذا القانون على اتخاذ الحكومة أقسى الأساليب ضد كل من يحاول أن يمس أمن الدولة نقلاً عن صحيفة الاحرار، المملكة العربية السعودية، الرياض، العدد (٦٨٦) ، ١٩ نيسان، ١٩٧٠.

(٥١)عبد الله الطريقي:ولد في عام ١٩٢٥ وانهى دراسته الجامعية في ولاية تكساس في الولايات المتحدة عين عام١٩٥٤مديرا عاما لإدارة المصادر النفطية والمعدنية كان دائما ما يسعى الى فرض سيطرة المملكة الكاملة على ثروات البلاد المعدنية في عام ١٩٦٠ اصبح وزيرا للنفط.. نقلاً عن مضاوي الرشيد، تاريخ العربية السعودية بين القديم والحديث، ترجمة عبد الاله النعيمي،ط١، دار الساقي،٢٠٠٢،ص١٢٨.

(٥٢)عبدالعزيز بن عبدالله بن لعبون، المصدر السابق،ص٣٨٩.

(٥٣) مضاوي الرشيد، المصدر السابق،ص١٣٠.

(٥٤)عبد العزيز بن عبدالله بن لعبون، المصدر السابق،ص٤٠٣.

(٥٥) بترومين: وهو الاسم المختصر للمؤسسة العامة للبترول والمعادن التي انشئت عام ١٩٦٢ وكان الهدف من إنشائها هو ايجاد مؤسسة حكومية تأخذ على عاتقها إقامة مشاريع صناعية تعتمد بالدرجة الاساس على النفط ومنتجاته ويشرف على تلك المؤسسة مجلس إدارة مكون من تسعة اعضاء يرأسه وزير البترول والثروة المعدنية ويشترط في عضويته سبعة من كبار المسؤولين في الحكومة وممثلين من كبار رجال الأعمال في القطاع الخاص...مجلة صوت الطليعة، السعودية، العدد١٣-١٤،السنة الرابعة، تشرين الثاني،١٩٧٦،ص٩٤.

(٥٦) عبد العزيز بن عبدالله بن لعبون، المصدر السابق،ص٤٠٣.

(٥٧) سلمى عدنان محمد الكباسي، المصدر السابق، ص٣٩.

المصادر:

اولاً: الكتب العربية والمترجمة:

١-امين سعيد، تاريخ الدولة السعودية عهد سعود بن عبد العزيز، المجلد الثالث،ط١، دار الكاتب العربي، بيروت،١٣٨٥هـ.

٢-امين سعيد، النهضة السعودية في عهد الملك سعود، دار الساقي، بيروت، ٢٠١٢.

٣-حافظ وهبة خمسون عاما في جزيرة العرب، القاهرة،٢٠٠١.

٤-حسن الفكهاني، الموسوعة الحديثة للمملكة العربية السعودية، القاهرة،١٩٧٢.

٥-سلمى محمد عدنان الكباسي،النفط السعودي واثره في العلاقات السعودية-الامريكية، دار البصائر، بيروت،٢٠١٥.

٦-عبد الله بن محمد ابن خميس، تاريخ اليمامة، الرياض،١٩٨٧.

٧-عبد العزيز رفاعي وسيد احمد يونس، بناء المملكة في التاريخ الحديث١٩٠٢-١٩٥٣،ج١، القاهرة،١٩٧٨.

٨-عبد الفتاح بن احمد الريس ، كيان جديد في كنف الملك عبد العزيز ،ط١،الرياض،٢٠٠٢.

٩-عبداللطيف طاهر علاقي، نجران الواحة والانسان،الرياض،١٩٩٨.

١٠-غسان القباني، التقارير المالية والمصرفية للملكة العربية السعودية، الرياض،١٩٨٨.

١١-فتحية النبراوي ومحمد نصر مهنا، الخليج العربي دراسة في تاريخ العلاقات الدولية والاقليمية، الاسكندرية، منشاة المعارف، د.ت.

١٢-محمد رضا الجاسم ، مقدمة في اقتصاديات المملكة،د.م،١٩٧٢.

١٣-مضاوي الرشيد، تاريخ العربية السعودية القديم والحديث، دار الساقي،٢٠٠٢.

١٤-هاشم بن عبد الله يماني، الصناعة الاستعداد لمواجهة تحديات المستقبل، الرياض. د.ت.

الاطاريح والرسائل الجامعية

١-سوسن جبار عبدالرحمن شريف، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المملكة العربية السعودية١٩٥٣-١٩٧٥، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب/جامعة الموصل،٢٠١١.

٢-محمد علي محمد التميم، العلاقات السعودية الامريكية، اطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة الموصل،٢٠٠٢.

ثالثاً: الصحف والمجلات.

١-مجلة الطليعة، السعودية، الاعداد(١٣-١٤) السنة الرابعة، تشرين الثاني،١٩٧٦.

٢- صحيفة ام القرى الاعداد(١٣١٢-٣٠٤).

٣- مجلة مداد الاداب،العدد١٢، ٢٠١٦.

٤-مجلة الادارة العامة، الرياض، العدد٥١، ١٩٨٦.

٥-مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية، الجزائر،العدد٢٦، ٢٠١٨.

٦- مجلة كلية العلوم الاجتماعية، العدد٣، ١٩٧٩.

رابعا: الندوات

١-الندوة العلمية لتاريخ الملك سعود بن عبدالعزيز، المملكة العربية السعودية في مائة عام، بحوث ودراسات، المجلد الثاني، المجلد الثاني، دارة الملك عبد العزيز، الرياض، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧.

شبكة المعلومات الدولية الانترنت

١-خالد بن عبد الرحمن الحمودي، تطور القطاع الزراعي وتقدمه في المملكة، الرابط.www.darah.com

٢-شبكة المعلومات الدولية الانترنت الموسوعة الحرة ويكيبديا الرابط،.www.wikipedia.com